



روما، 6-11/10/2006

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

تقرير عن شراكات البرنامج الاستراتيجية في مجال التحليل الاقتصادي

مقدمة للمجلس للعلم*

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة إنترنت على العنوان التالي:
<http://www.wfp.org/eb>

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2006/4-D

6 October 2006
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحظى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: 066513-2767

Mr S. Samkange

مدير شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم

البرامج (PDP):

رقم الهاتف: 066513-2062

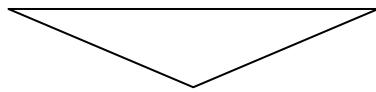
Mr H.- J. Brinkman

رئيس وحدة التحليل الاقتصادي (PDPE):

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).



مشروع القرار



يأخذ المجلس علمًا بالوثيقة "تقرير عن شراكات البرنامج الاستراتيجية في مجال التحليل الاقتصادي"

(WFP/EB.2/2006/4-D)

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمدته المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.2/2006/16) الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

- 1 طلب المجلس، في سياق دراسته للوثيقة المعروفة "دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في البرنامج" (WFP/EB.A/2006/5-C) في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2006، أن توافقه الأمانة "بتقرير خطي عن تفاصيل الشراكة الاستراتيجية، بما في ذلك تقسيم العمل بين المنظمات المشاركة مع مراعاة ملاحظات أعضاء المجلس على الوثيقة، تمهدًا لعرضه على المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006". وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم المعلومات عن تعاون البرنامج حالياً مع الشركاء الآخرين في إجراء التحليل الاقتصادي ومجال تكتيفه.

معلومات أساسية

- 2 يتمثل هدف البرنامج، من إجراء التحليل الاقتصادي، تحسين كفاءة وفعالية التدخلات، وبالتالي، المساعدة في بلوغ الأهداف الاستراتيجية. ولذا فإن التحليل الاقتصادي ينبغي أن يرتبط، على نحو وثيق، مع صلاحيات البرنامج ومجال التدخلات. ونظراً لمحدودية قدرة البرنامج في مجال التحليل الاقتصادي، فإن من المهم أن يعمل البرنامج، في هذا السياق، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، ويستوفي، حسب المستطاع، الوسائل والأدوات التي يستخدمها الشركاء. ويسعى البرنامج إلى تلافي أي ازدواج في الجهد التحليلي، كما يهدف إلى تعاظم التعاون مع سائر الوكالات.

الشراكات الراهنة

- 3 يتصل التحليل الاقتصادي بأربعة مجالات رئيسية من أعمال البرنامج وهي: (1) تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي؛ (2) إدماج عمليات البرنامج في سياق التنمية القطرية؛ (3) تحليل أسواق الأغذية؛ (4) تقييم تأثير وفعالية العمليات و اختيار المنهج. وتنفذ، في كل من هذه المجالات، ترتيبات الشراكة مع سائر الأطراف الإنمائية والإنسانية.

- 4 وتتضمن الفقرات التالية أمثلة على مبادرات الشراكات الراهنة التي تقدم مؤشرًا لمختلف أنماط الشراكة التي، بموجبها، يدخل البرنامج ميدان التحليل الاقتصادي. ويشار إلى أن هذه القائمة ليست شاملة، وأن معظم الأمثلة تتعلق بالشراكات على مستوى المقر الرئيسي، وإن كان العديد من الشراكات موجود أيضًا على مستويات المكاتب القطرية والإقليمية.

- 5 وبالإضافة إلى الشراكات المتعلقة بمبادرات محددة، فقد بذل البرنامج جهوداً لبناء القدرة الداخلية لإجراء التحليل الاقتصادي عن طريق استعارة موظفين من الأمم المتحدة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

الشراكات في تحليل العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي

- 6 دأبت منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج على التعاون معاً منذ أمد طويل في إيفاد بعثات تقدير الإمدادات المحصولية والغذائية. وتهدف هذه البعثات إلى توفير المعلومات الدقيقة والمتواقة والموثوقة حول مشكلات الأمن الغذائي الوشيكة، على المستويات القطرية والإقليمية، توطئة لاتخاذ التدابير ازاءها من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية.
- 7 وفي إطار هذه البعثات المشتركة، يقوم البرنامج بتحليل الأغذية الأسرية، على مستوى الاقتصاد الجزئي؛ في حين تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإعداد كشوف الموازين الغذائيين القطريين، على مستوى الاقتصاد الكلي. ويتولى البرنامج مسؤولية تحديد المناطق والسكان والأسر، ذوي الأوضاع الهشة، وكذا تقدير الفجوات الغذائية التي يواجهونها، وبالتالي، حساب متطلباتهم الغذائية. وتقوم المنظمة، من جهتها، بتقييم المحاصيل وتوقعات الحصاد، ومن ثم، تقدير الاحتياجات الاستهلاكية، والإمدادات المحلية وقدرات الاستيراد، على المستويات القطرية.
- 8 كذلك يتتعاون البرنامج مع المنظمة ومجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وذلك لاستبانت قواعد بيانات المعلومات المكانية الشاملة والمتحدة لجميع الأطراف بما فيها البيانات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الجهوية – لأغراض تحليل الأمن الغذائي ومدى التعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.
- 9 وقد أطلق البرنامج، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مشروعًا يهدف إلى تقدير تكاليف الجوع في كل بلد من بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويدعم هذا المشروع الدعاية لزيادة توافر الموارد للمبادرات المستهدفة لتعزيز التغذية والحد من انتشار الجوع. كما يبرز المشروع الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه محاربة الجوع وسوء التغذية في استراتيجيات التنمية القطرية والإقليمية. ويحظى هذا المشروع بدعم المنظمات الدولية مثل بنك الأمريكتين للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فضلاً عن المؤسسات القطرية المعنية بالإحصاء والبحوث الاجتماعية والاقتصادية.
- 10 ونتيجة لزيارات التي قام بها موظفو من المقر الرئيسي للبرنامج إلى النيجر في أعقاب الأزمة الغذائية في أواخر عام 2005، دعا البنك الدولي البرنامج للمشاركة في تقييم منتصف المدة لمشروع ري يشمل كامل البلاد. وأفضت مشاركة البرنامج إلى إعادة ترسيخ اهتمام هذا المشروع لتوسيع نطاق فوائده لتشمل المزارعين الفقراء ومعتمدي الأمن الغذائي الذين لم يكونوا مشمولين بالمشروع. كذلك شاركت بعثة البرنامج في صياغة وثيقة للسياسات تحدد الإجراءات التي يتبعن على حكومة النيجر اتخاذها لحدث البنك الدولي على الإفراج عن أمواله في إطار مشروع دعم ميزانية عام 2006، وهو ما يعرف بتسهيلات إصلاح القطاعين الريفي والاجتماعي. وأبرزت معطيات البرنامج لزوم اعتبار الأمن الغذائي كعنصر مهم في استراتيجية التنمية الوطنية في النيجر، كما حددت إجراءات السياسات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق هذا الهدف.

الشراكات في مجال إدماج عمليات البرنامج في السياقات الإنمائية القطرية

- 11 عزز البرنامج، في السنوات الأخيرة، قدراته للمشاركة في صياغة وثائق السياسات، من بينها، استراتيجيات الحد من الفقر، والنهج القطاعية الشاملة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. ويشار إلى أن جميع البرامج القطرية الجديدة التي وافق عليها المجلس في عامي 2004 و 2005 كانت متسقة مع الأولويات القطرية التي حددتها استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

-12 وإن البرنامج متزمن بتوطيد المشاركة في عمليات من قبيل تلك المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر (WFP/EB.A/2006/5-B). وهكذا فإن تعزيز المشاركة في هذه الاستراتيجيات قد جعل البرنامج يكتفى بتعاونه مع سائر الأطراف المعنية والوكالات الإنمائية وأيضاً مع الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. والأطراف الرئيسية المشاركة مع البرنامج في عملية استراتيجية الحد من الفقر هي الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف والبنك الدولي. وإن البرنامج، اعتماداً منه على استراتيجياته الخاصة ومزاياه النسبية، يزود الحكومات وسائر الأطراف المعنية بالمعلومات الحيوية عن منعدمي الأمن الغذائي، وهم عادة أشد السكان فقراً، ويسعى إلى إعطاء أولوية متقدمة لاحتياجاتهم في استراتيجيات مكافحة الفقر.

-13 ويلاحظ أن مشروعات البرنامج هي الآن أكثر انجازاً لاستراتيجيات وأولويات الحكومات. ففي سيراليون، على سبيل المثال، شكل المكتب القطري للبرنامج، مع منظمة الأغذية والزراعة وسائر وكالات الإمدادات الغذائية، مثل تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (منظمة كير)، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، فريق مهام مشترك بين الوكالات تحت اشراف وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي، مهمته وضع استراتيجية قطبية للأمن الغذائي. وقد استخدمت هذه الاستراتيجية كأداة رئيسية تؤثر، وبالتالي، في إعداد استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك عنصر مهم عن الأمن الغذائي. وقد استفاد المكتب القطري في سيراليون، كثيراً، من المساعدة الفنية المقدمة من المكتب الإقليمي ومن وحدة التحليل الاقتصادي في المقر الرئيسي.

-14 ويدعم البرنامج حكومات عدد من البلدان في إعداد استراتيجيات الوقاية الاجتماعية طويلة الأمد مثل البرنامج الإثيوبي لشبكة الأمن الإنذاجية. ويعمل البرنامج وشركاؤه، مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومنظمة آيرلندا للتعاون الإنمائي، ووزارة التنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، مع المكتب الاتحادي الإثيوبي، لتنسيق الأمن الغذائي، ومع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والمكاتب الجهوية للأمن الغذائي، لزيادة فعالية وكفاءة البرنامج الإثيوبي لشبكة الأمن الإنذاجية.

-15 ودعم البرنامج، بالتعاون مع اليونيسيف، حكومة نيجيريا في صياغة برنامج وطني للصحة والتغذية المدرسية المنزلية. وهذا البرنامج هو جزء من مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نياد)، مولتها نيجيريا بمزارعة من البنك الدولي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، عن طريق برامجها الراهنة في البلاد.

الشراكات في تحليل أسواق الأغذية

-16 يعتبر مشروع تعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ، المحرك الرئيسي لتحسين قدرات البرنامج لتحليل أسواق الأغذية في ظل حالات الطوارئ، وبخاصة دور المعونة الغذائية. وهذا المشروع التجديدي للبرنامج يتعاون مع النظام العالمي للإعلام والإذنار المبكر في منظمة الأغذية والزراعة، الذي يقدم المشورة الفنية. وقد نفذ موظفو هذا النظام الأخير أربع دراسات سوقية، من مجموع إحدى عشرة دراسة سوقية، لتعزيز القدرة على تقدير احتياجات الطوارئ، بهدف توفير قالب معياري للمعلومات السوقية المقبلة للبرنامج من أجل تقييمات الأمن الغذائي في حالات الطوارئ.

-17 كما يهدف مشروع تعزيز القدرة المذكور إلى بلورة نموذج سوقي، بالتعاون مع جامعة ولاية ميتشigan، وبدعم فني من البنك الدولي. وسوف يستفاد من هذا النموذج في تقدير تأثيرات صدمات الأسعار والإنتاج على أوضاع الأمن الغذائي للأسر الضعيفة.

-**18** ويحفّز البرنامج على إجراء مباحثات مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية الزراعية لإعداد إطار لتطوير أسواق الحبوب في أفريقيا. وسوف تستلزم هذه المبادرة في الشراكة، التي ستنتهي في غضون ثلاث سنوات، التحليل والدعائية. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في المعطيات التحليلية حول موضوعات، من بينها، تأثيرات وتبعات توزيع المعونة الغذائية والمشتريات المحلية من هذه المعونة على أسواق الحبوب الأساسية، وأيضاً تأثيرات عدم ملاءمة البنية الأساسية، أو انعدامها، على أسواق الحبوب.

الشراكات في تقييم تأثير وفعالية العمليات والنهج

-**19** نفذ البرنامج، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس الإيدز، تحليلاً للتكليف لتقدير تكاليف توفير الدعم الغذائي والتغذوي للأشخاص المشمولين بتدخلات مكافحة فيروس الإيدز، وأسرهم كذلك. وضع البرنامج تنبؤات فيما يتعلق بالاحتياجات الإجمالية من الموارد لأغراض الدعم الغذائي والتغذوي وذلك استناداً إلى الخطة الإجمالية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس الإيدز للفترة 2006 – 2008، بخصوص هذه التدخلات.

معالم الطريق

-**20** تتفّق، حالياً، مبادرات جديدة في مجال التحليل الاقتصادي وفق ما هو مطلوب وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية. وإن البرنامج متزمن تماماً بتكييف أو اصر التعاون مع شركائه بغية تحسين فعالية وكفاءة عملياته والبناء على قدراته الموجدة، واستغلال مزاياه النسبية، وتلافي ارتفاع الجهد.

-**21** وقد بدأ البرنامج، منذ موافقة المجلس في دورته السنوية لعام 2006 على دراسة السياسات المعروفة: "دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في البرنامج"، في توطيد اتصالاته رفيعة المستوى مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لترقية وتوسيع اتفاقات الشراكة بين الوكالات. وقد أنشأت هذه المنظمات الثلاث لجنة مكونة من تسعة أعضاء لمناقشة خيارات التعاون بين الوكالات في مختلف المجالات، في صدارتها التحليل الاقتصادي في الصدارة. ويتمثل أحد المجالات، الذي يبدو محورياً في مجال التعاون بين الوكالات، في إدماج عمليات كل منظمة من المنظمات في سياق التنمية القطرية ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي الذي تحدده استراتيجيات الحد من الفقر.